العدل
عدد خاص
صفحة شهرية تصدر عن إدارة الإعلام بوزارة العدل
رئيس التحرير: أحمد شرف الدين
هيئة التحرير: الحسن عباس ، نجلاء الحاج، منصور علي الجمع، محمد عبد الرحمن – محمد بشير

كلمة العدد

بقلم : أحمد شرف الدين

المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية الانفرادية ...شاف كل حاجة

أُعرب في عدة قرارات وإعلانات اعتمدتها كيانات وهيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان، عن شواغل متزايدة إزاء التأثير السلبي للجزاءات، ومن بينها التدابير القسرية الانفرادية، على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما تأثيرها السلبي على حقوق الإنسان للسكان المدنيين في الدول المستهدَفة. وقد اتبع مجلس حقوق الإنسان هذا الاتجاه.

وفي 26 أيلول/سبتمبر 2014، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية. ويشدد القرار على أن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ المنظِّمة للعلاقات السلمية بين الدول، ويسلط الضوء على أن هذه التدابير، في المدى الطويل، قد تؤدي إلى حدوث مشاكل اجتماعية وتُثير شواغل إنسانية في الدول المستهدفة. ومع تسليط الضوء على المشاكل والمظالم المترسِّخة في النظام الدولي، ومن أجل ضمان التعددية والاحترام المتبادل وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان.

وعين مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثامنة والعشرين، السيد إدريس الجزائري بصفته أول مقرر خاص معني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان . وقد تقلد مهام منصبه في 1 أيار/مايو2015 .

وقدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الدعوة للمقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية الانفرادية لزيارة السودان للوقوف على مدى الآثار السالبة المترتبة عن العقوبات القسرية والانفرادية على حقوق الإنسان بالسودان ، وعلى الحقوق المدنية والثقافية وغيرها ، ومن المقرر كذلك أن يطلع الخبير الأممي على الجهود الرسمية التي تبذلها الدولة لتعزيز حقوق الإنسان بالسودان ، وكذلك دور منظمات المجتمع المدني في ترقية هذه الحقوق والعقبات التي تجابهها ومن بينها العقوبات والتدابير القسرية المفروضة على السودان والتي يقع عبؤها الأكبر على المواطنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والقطاعات الخدمية والعلمية بالبلاد .

وتنظر قطاعات واسعة من الشعب السوداني لهذه الزيارة وما تُسفر عنه من قرارات في المنظمة الدولية بشأن العقوبات الأحادية وضررها البالغ على حياة الناس ، ويضع الخبير الأممي أمام تحدٍ كبير لعكس كل هذه الآثار من خلال تقريره الذي يُقدمه للأمم المتحدة في أول اجتماع له في دورة مجلس حقوق الإنسان ، ومن المهم جداً الاستفادة من هذه الزيارة للإدريسي وهو شخصية مهتمة بالشأن السوداني ولكن يجب مساعدته بالبيانات والأرقام الصحيحة والإحصاءات التي أبدى حولها بعض الملاحظات لتباين بعضها في بعض الجزئيات على حد قوله في المنتدى العلمي للتدابير القسرية الانفرادية الذي أقيم بجامعة الخروم يوم السبت الماضي

المقرر ا لخاص المعني بالتدابير القسرية الإنفرادية للدول ، يختتم زيارة رسمية للسودان ، ويَعد بعكس أثر العقوبات الأحادية على حقوق الإنسا ن

إختتم السيد الإدريسي جزائري المقرر الأممي الخاص المعني بالتدابير القسرية والانفرادية مع الدول، إختتم زيارة للسودان بدعوة رسمية من المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالسودان والتي إستمرت لمدة عشرة أيام ، التقى من خلالها بكافة الجهات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان وبحث معها اثرالعقوبات الأحادية ، والتدابير القسرية على حقوق الأنسان بالسودان ، والأضرار المترتبة على هذه العقوبات على كافة الحقوق المدنية والثقافية والإجتماعية بالبلاد .

وكان جزائري قد تم تعينه في هذا المنصب في عام 2014 من قبل مجلس حقوق الإنسان بجنيف وتُفضي ولايته إلى تطوير معايير دولية ملزمة لمنع أي إجراءات قسرية أحادية على الدول ورفع الوعي الجماهيري لدى الشعوب للتعرف على الآثار المترتبة على التدابير القسرية الإنفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في تلك الدول ، التي تعاني من فرض عقوبات أحادية .

ويهتم المقرر الأممي بجمع المعلومات ، والإحصاءات التي تعكس حجم الضرر الناجم عن العقوبات الأحادية ، وتقييم هذه الاضرار ، وعكسها في تقاريره التي يقدمها لمجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية ذات الصلة .

وكان المجلس الاستشاري بالتنسيق مع وزارة الخارجية ، قد أعد برنامج زيارة شاملة للخبير الأممي جزائري ، شمل بالإضافة الي وزارة العدل ، وزارة الخارجية ، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان ، والمجلس الوطني ، وزارة الصحة ، والمجلس القومي للأدوية والسموم ، ومركز الخرطوم للعلاج بالأشعة ، والسلطة الإقليمية لدارفور ، ووزارة النفط ، ووزارة الزراعة ،ووزارة المالية والإقتصاد الوطني ، وبنك السودان ، ووزارة التجارة ، ووزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والنقل والطرق و الجسور ، والخطوط الجوية السودانية ، والسكة حديد ، وهيئة الموانى البحرية ، والطيران المدني ، ووزارة الكهرباء والموارد المائية، والرعاية والضمان الإجتماعي ، والإتصالات ، والثقافة والإعلام ، والسياحة ، والثروة الحيوانية ، ووزارة العمل ، والإستثمار ، والبنى التحتية .

وشملت اللقاءات ، منظمات المجتمع المدني ، المجلس القومي للمعاقين ، وحدة العنف ضد المرأة ، المجلس القومي للطفولة .

كما حضر المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية والتدابير الإنفرادية على الدول ، المنتدى العلمي الخاص بزيارة المقرر ، الذي عقده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، بالتعاون مع كلية القانون بجامعة الخرطوم ، وخاطب افتتاحية المنتدى السيد وزير العدل رئيس المجلس الإستشاري مولانا عوض الحسن النور ، والسيد الإدريسي جزائري المقرر المعني بالتدابير القسرية الانفرادية على الدول والسيد عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم .

كما قُدمت عدد من أوراق العمل شملت : ورقة التدابير القسرية الانفرادية من منظور قانوني ، قدمها السفير سراج الدين حامد، وورقة التدابير القسرية الإنفرادية على حقوق الإنسان في السودان قدمها د. أمير كمال الدين .

وورقة عن أثر التدابير القسرية على حقوق الطفل .

وكان د. عوض الحسن النور ، وزير العدل قد إمتدح إختيار الخبير الأممي الإدريسي جزائري لمهمة المقرر المعني بالتدابير القسرية الإنفرادية على الدول ، مشيراً إلى إستجابته الفورية على دعوة السودان لزيارته.

وشدد الحسن على أهمية الزيارة وتعويل السودان على عكس المقرر للمعاناة الإنسانية التي تسبب فيها الحصار والعقوبات الأحادية وأثر ذلك على كافة حقوق الإنسان المدنية والثقافية والصحية والعلمية ، وطالب بضرورة إلغائها، لافتاً إلى مخالفتها للقانون الإنساني الدولي ، والقانون الدولي ، وكل الأعراف والقوانين التي وافقت عليها الدول ، ومنظمات الأمم المتحدة ، ومجلس حقوق الإنسان .

من جانبها ، قالت مولانا تهاني تور الدبة ، وزيرة الدولة بالعدل إن زيارة المقرر الخاص ، للسودان تمكنه من التعرف عن قرب على أثر التدابير الإنفرادية على حقوق الإنسان ، ومدى مخالفتها للقانون الدولي الإنساني ، كما أعربت تور الدبة عن ثقتها في تضمين المقرر كل ما شاهده من أثار سالبة لهذه العقوبات على الإنسان والمرافق الخدمية بالدولة .

من جهته أوضح جزائري أن العقوبات الأحادية أصبحت محرمة وملغاة في كافة دول العالم خاصة بعد حربي العراق و هاييتي ، وأكد الإدريسي سعيه على التوفيق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإيجاد صيغ تُجنب الدول النتائج الكارثية على الشعوب خاصة النساء والأطفال و الفقراء ، مشدداً أنه لايمكن ترقية حقوق الإنسان إلا بعد التخلص من هذه العقوبات .

وأكد المقرر على قيامه بجَمْع معطيات وبيانات تمكنه من تقديم تقرير واقعي وعلمي بكل حيادية وبعيداً عن التسييس ، وأضاف أن الدول التي تفرض هذه العقوبات تُبررها بالدفاع عن حقوق الإنسان ولكنها دائماً ما يكون تأثيرها أقل على الحكومات ، ويقع أثرها المباشر على المواطن في كافة المجالات ، وأعرب الإدريسي عن أمله في الحصول على المساعدة اللازمة لإنجاح مهمته وبلورة مفهوم عام ، وتوعية للرأي العام العالمي حول مدى أثر هذه العقوبات الأحادية على السودان .

ويختتم المقرر الخاص زيارته

آن الاوان ان ترفع العقوبات الاحادية عن اطفال بلادي

منصور علي عبد الله

نفذ المقرر الخاص المعني بالعقوبات القسرية الانفرادية بمجلس حقوق الانسان عبد القادر الجزائري زيارته الاولي للسودان للوقوف علي الاثار السالبة التي تسببت بها العقوبات الاقتصادية الامريكية المفروضة علي السودان من العام 1997 م

واتناول في هذه السانحة أثر هذه العقوبات علي فلذات اكبادنا اطفالنا التي تمشي علي الارض هونا فهم نصف الحاضر وكل المستقبل .

ومن المعروف ان السودان قد صادق علي العديد من المواثيق الدولية و الاقليمية في مجال حقوق الاطفال منها برتكولات (CRC) و الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته و الخطة العربية للنهوض بالطفولة و كافة التوصيات النابعة من المؤتمرات العلمية و الدولية في هذا المجال وهذه الإتفاقيات و المواثيق تطالب السودان بتقارير عن إنفاذ حقوق الطفل بالبلاد مصحوبة بملاحظات عن اثر العقوبات الأحادية في إنفاذ هذه الحقوق و خاصة في مجال الصحة و التعليم و التنمية .

ورغم وجود هذا الكم الهائل من الإتفاقيات الدولية لكنها لم تستطيع أن تقف حاجزاً في وجه العقوبات الامريكية ضد الأطفال فدونك أطفال السرطان الذين يحتاجون كغيرهم لأدوية و أجهزة و معدات للكشف المبكر عن المرض فكم منهم يموت قبل ان يصله العلاج الذي رغم تكلفته العالية فهو غير موجود أما لصعوبات التحويلات المالية الممنوعة علي السودان او لصعوبات مباشرة لان معظم هذه الاجهزة و المعدات الطبية امريكية الصنع كلياً او برمجياً او تصنع في الغرب عامة و هنالك تعقيدات تستمر لاكثر من سته اشهر لاستجلاب هذه الادوية و حينها يكون المرض قد استفحل او توفي المريض

كذلك في مجال اغذية الاطفال قال المسؤلون عنها أن كل المواد الغذائية تدخل غير مطابقة للمواصفات و بها مواد مسرطنة لان معدات الكشف و مواصفة هذه الاجهزة غير متوفرة لانها امريكية .

ولدي تجربة حقيقية في ولادة ابني الاكبر حيث ولد ناقصاً (سبعة اشهر) و غير مكتمل الوزن فكتب له الاطباء لبن (سيملاك نيو شور) ولم نجده في الصيدليات لانه ياتي من اروبا وممنوع علي السودان بسبب العقوبات ،ولا يتغذي الطفل الا به و ((رابطت)) في المطار لشهور عديدة حتي نستطيع الحصول علي علبة او علبتين عبر الطائرة من الاصدقاء بالخارج ولمدة تسعة اشهر ، فكان جل اهتمامنا ان لا يجوع الرضيع فكم من الرضع في بلادي ليس لهم معارف بالخارج ولا يعرفون الطريق الي المطار .

اطفال السودان اكثر القطاعات التي عانت من العقوبات الاحادية القسرية علي السودان حيث انعكس تعليم ابائهم عليهم و مستوي دخل ذويهم اثر في تنشئتهم و غلاء الاسعار قلل من فرص رفاهيتهم وفي حقهم في التنمية

نتمني ان تنجح تقارير المقرر الخاص التي سيكتبها عن حقيقة ما شاهده وما سمعه و ما تلمسه بنفسه في ان يتم رفع هذه العقوبات التي اثرت علي حقوق الاطفال في السودان كما اثرت علي حقوق المواطن السوداني الامريكي علي وجه السواء في ان يتبادلو المنافع العلمية و الاقتصادية و الفنية ألم يحن الوقت بعد لرفعها !!

عرقلت استخراج 66 % من النفط

العقوبات الأمريكية تحرم السودان من عائدات ٥،٥ بليون دولار من البترول

كشفت وزارة النفط والغاز عن فقدان السودان عن حوالي 5،5 بليون دولار نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان ، حيث تعذر إستخراج 66% من إنتاج النفط منذ العام 1997م

وقال وزير النفط والغاز: أن السودان إستخرج نفط ما نسبته 10% من النفط المكتشف ، مقابل 30% كان يمكن استخراجها منذ العام 1999م وحتى 2014 م .

لافتاً إلى أن قطاع النفط يمكنهإستيعاب 7 آلاف وظيفة في حال إستمراره بالطريقة التي تم التخطيط لها .

(550) حالة وفاة بين كل (1000) حالة ولادة وسط الأمهات

أكد وزير العدل د. عوض الحسن النور أن التدابير القسرية المفروضة علي البلاد منافية لقانون الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، لافتاً خلال مخاطبته المنتدي العلمي حول التدابير القسرية الاحادية و أثرها علي التمتع بحقوق الإنسان الذي أقيم بجامعة الخرطوم ، الى تأثير هذه التدابير علي التنمية و المجال الاقتصادي و الصحي و التعليمي بالبلاد .

من جانبه وصف رئيس القضاء التدابير القسرية بالمنافية للميثاق الدولي .بينما قالت سارة ابو عضو المجلس الوطني أن التدابير لها اثر سيء علي المجتمع مشيرةً في هذا الصدد وجود شباب يبيعون أعضائهم من أجل سد الرمق و هنالك (550) حالة وفاة بين كل (1000) حالة ولادة وسط الأمهات